49

حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

2021/12/01 الأربعـــاء الســـوري

SYRIAN WEDNESDAY
الأربعاء السوري
مساحة للرأي والتنوع

دور المجتمع المدني في اللامركزية

اللامركزية: إشكالات وفرص

ناقشت حركة البناء الوطني المحدد الأخير من محددات التنمية وفق الرؤية التي طرحتها في مطلع هذا العام "رؤية شمل– نحو المرحلة الثالثة من تاريخ سوريا" وهو محدد "اللامركزية"، وذلك في الجلسة التاسعة والأربعين من جلسات برنامج "الأربعاء السوري" التي عقدت بتاريخ 1 كانون أول2021.

ركزت هذه الجلسة التي عقدت في مقر الحركة بدمشق، على مناقشة التحديات التي تواجه التحول إلى اللامركزية سواء على مستوى "المركز – المحليات" بشكل عام، أو على مستوى "المجتمعات المحلية – المجالس المحلية". بالإضافة إلى مناقشة الدور المأمول من اللامركزية وتأثيرها على مسار الحل السوري، والدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في اتجاه اللامركزية. وذلك بعدما سبق أن ناقشت في الجلستين السابقتين "المشاركة المجتمعية" و"المصالحة".

انطلق النقاش من اعتبار أن اللامركزية من أكثر الأنظمة التي تحقق المشاركة الفعالة في صناعة القرار، وأكثر تعبيراً عن الاحتياجات المحلية كونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة المطبقة فيها والظروف الخاصة بها وتقوم أساساً على تفويض الصلاحيات ونقل بعض السلطة من المركز إلى الأطراف، وتعتبر اللامركزية أحد الأنظمة الإدارية الأكثر ديناميكية، والحامل الأساسي لعملية التنمية، خاصة في المجتمعات التعددية، حيث يمكن اعتبارها أحد الحلول للخروج من أزمات التفتت والتشرذم.

تحديات اللامركزية في سوريا

أولاً – على مستوى "مركز– محليات"

تعتبر المركزية الشديدة والفساد من أبرز التحديات وجاءت كحاجة بعد الاستعمار، في إطار السعي لبناء هوية وطنية جامعة، لكن ذلك كان على حساب الهويات الفرعية المحلية وبأسلوب قسري، بالإضافة إلى التوزيع غير العادل للموارد وتكبيل الأطراف بإجراءات مركزية شديدة،

ومن التحديات أيضاً التنازع بين المركز والأطراف، حول الثقة و الصلاحيات والقدرة على رسم وتنفيذ القرارات، حيث توجد نظرة لدى البعض في المركز بأن العمل في المحليات هو استكمال لصورة السلطة وأن المحليات غير قادرة على النهوض بمهامها وقيادة عملية تنموية ناجحة، إضافة إلى قلة الإمكانات المحلية مقارنة بالمركز سواء من الناحية المادية أو بسبب نقص الكفاءة والخبرة لديها.

ولا تقتصر هذه التحديات على الفترة بعد 2011، وإنما قبل الحرب حيث كان هناك وفرة في الإمكانيات الناجمة عن التموضع السوري إقليمياً ودولياً، هذه الوفرة غيبت الاختلالات الناتجة عن التخطيط المركزي، لكن حالياً هناك ندرة وشح بالموارد.

في المقابل تشكو المحليات من قرارات السلطة المركزية التي لا تراعي مصالحها، ولا تشاركها في صنع القرار حتى المتعلق بشؤون محلية، كما تعاني هذه المحليات من عدم وعي يؤثر على تمثيلها وعلى قدراتها في التخطيط التنموي، ناهيك عن انتشار التضخم وتدني مستوى المعيشة، مما يتسبب بنزوح مستمر باتجاه المركز.

وفي ظل الحاجة إلى الحديث عن مرحلة إعادة الإعمار إلا أن هناك قصور شديد في إعادة الاعمار البشري في ظل موجات الهجرة الكبيرة والتي لم تعد تقتصر على الشباب بل تعدتهم إلى الشابات.

من حيث الدور المدني ثمة أزمة ثقة تتعلق بثقة السلطة المركزية بدور المجتمع المدني اليوم، وازمة ثقة المحليات بالمدني رغم أن الأخير يقوم على تفعيل المحليات.

ثانياً – على مستوى "مجالس محلية– مجتمعات محلية"

هناك حديث دائم عن عدم وعي بعض المجالس بصلاحياتها وقدراتها، الأمر الذي يؤثر سلباً على صورة تلك المجالس وأدائها، وعدم وصول الأشخاص ذوي الكفاءة إلى تلك المجالس نتيجة أليات الانتخاب غير الصحيحة، وقانون الانتخاب الذي يعاني من بعض القصور. كما ان بعض هذه المجالس تنتظر القرار ليأتيها من المركز، وحين يحجم الأخير في بعض الأحيان عن إصدار القرار، يؤدي إلى انكفاء دور المحليات إلى الجانب الخدمي فقط، وقصور في هذا الجانب أيضاً، بالإضافة إلى عدم التوزيع العادل

للموارد بين المناطق والوحدات الإدارية، حيث زادت الحرب ومفرزاتها من شح الموارد محلياً ووطنياً.

ومن التحدديات المتعلقة بهذا المستوى أيضاً أن البيئة الاقتصادية القائمة اليوم لا تعطي مجالاً لمشاركة المجتمعات المحلية او حتى المجالس المحلية، لذا فهي بيئة غير مناسبة جرى فيها تطبيق عدد من السياسات التي شابها الهدر مثل سياسات مكافحة البطالة. كذلك يمكن القول أن القانون (107) لم يأخذ حقه على أرض الواقع إذ بدأ تطبيقه خلال الحرب، وأن الفساد الذي ينخر في المركز هو نفسه ينخر في المجالس المحلية والمجتمعات المحلية.

ومن أهم التحديات اليوم على هذا المستوى أيضاً هو عدم قدرة المجتمعات المحلية على منح الشرعية للمجالس المحلية، وعدم قدرة المجالس على انتزاعها في ظل الكيفية التي تجري بموجبها عملية اختيار ممثلي هذه المجتمعات في مجالسها. إلى جانب النزيف الذي شهدته المجتمعات المحلية خلال الحرب وأدى إلى هجرة ونزوح النخب ذات الخبرة باتجاه المركز أو باتجاه الخارج.

ومن التحديات هنا عدم التكامل في الأدوار بين المجالس المحلية والكيانات المدنية على المستوى المحلي في العمل الموجه لقضايا تنموية، او ضعف الخبرة للعمل على هذا التكامل.

اللامركزية المطلوبة

طرح المشاركون اللامركزية باعتبارها تفعيل الانتماء للمصالح في المجتمعات المحلية، من خلال عمليات التمكين المحلية، التي تدفع المجتمعات المحلية لإدراك موقعها وتأثيرها العام، وتمنح المجتمع السياسي والسلطة المركزية فيه مساحة واضحة للتعامل بسياساته وبرامجه مع هذه المجتمعات.ويمكن الانطلاق من قانون الادارة المحلية الحالي (107)، كونه يتضمن بعض الممكنات التي تتعلق بثلاث جوانب: (خدمي – تنموي– مشاركة مجتمعية) التي يمكن البناء عليها، للوصول إلى قانون ناظم للامركزية يأخذ بالاعتبار التعددية التي تتميز بها سوريا، ويمكن الانطلاق من المشاركة المجتمعية التي تتطلب ثلاث نقاط أساسية:

- صلاحيات موضوعية وواضحة بإمكان المجالس المحلية تطبيقها وتناسب عملية التنمية على ان تكون هذه الصلاحيات مرنة
- توضيح العلاقة بين المجالس والمجتمعات المحلية ليكون دور هذه المجتمعات واضحاً في التخطيط والتنفيذ والرقابة. والحديث هنا يتطلب قانوناً انتخابياً يعيد قراءة الديناميكيات المحلية، والأمر كذلك يتطلب بناء قدرات المجالس وتمكينها بالموارد ورفع وعيها.
- إعادة قراءة الجغرافيا السورية تنموياً بعد عشر سنوات من الحرب وفق إطار وطني للتخطيط الإقليمي قائماً على أساس الأقاليم التنموية، بحيث يتم العمل على دمج بعض المحليات أو إحداث مجالس محلية جديدة وفق معايير واضحة من التنمية المتوازنة والتمثيل الصحيح.

إن تفويض الصلاحيات وحدة غير كاف للانطلاق بعملية تنمية موطنة محلياً وبشكل حقيقي، إذ لا بد من العمل على إعادة النظر بالقوانين الحالية وتعميم النماذج المحلية الناجحة فالحرب شكلت فرصة لبعض المحليات لتمارس دوراً خدمياً اعتماداً على مواردها المحلية فقط، كما شكلت جائحة كورونا فرصة لبعض المحليات عندما تم تفويضها ببعض الصلاحيات وطبقت حلولاً خاصة تم تعميمها لاحقاً كتجربة توزيع الخبز عبر المعتمدين.

أما اقتصادياً لا يكفي العمل على المشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة رغم بعض النجاحات التي حققتها هذه المشاريع، إلا أن الوضع السوري يحتاج مشاريع تنموية ضخمة، بما في ذلك على المستوى المحلي على أن تكون المشاريع نابعة من احتياجات المجتمع المحلي نفسه، لتشارك فيها المحليات بفعالية، ولا ضرورة أن تكون هذه المشاريع حكومية بحتة إذ يمكن ان تكون مشاريع خاصة، لكنها قائمة على الميزات النسبية التي تتمتع بها كل من المحليات، وتسهم بزيادة الناتج المحلي الوطني. مع الأخذ بعين الاعتبار دور المغتربين وجذبهم للاستثمار في مجتمعاتهم المحلية.

وأمام الجدليات السابقة بين المركز والأطراف والمجالس المحلية والمجتمعات المحلية، يتطلب الأمر القضاء عل الفساد في كل مستوياته ودرجاته، والعمل على

بناء الثقة بين الجميع والحكومة والمجالس المحلية، كما يتطلب الامر اعتماد القرار السياسي حول تطبيق اللامركزية وإعطاء الصلاحيات للمجالس وتدريبها وتفويضها، وتبسيط الإجراءات وتسهيلها، كون الحكومة هي الطرف الذي يملك السلطة القادرة على تحريك البيئة الراكدة للخروج من حالة العطالة التي تعاني منها البلاد

دور المجتمع المدني في العمل باتجاه اللامركزية

يفتح المجتمع المدني الباب لإقامة حوار على المستوى المحلي بين القوى المختلفة، وفي التواصل بين المحليات نفسها لتمتعه بميزة الوصول والتفاعل مع كافة الشرائح المجتمعية واستقطابها لمساعدة المجالس المحلية بالعمل التنموي، وفق مقاسها، من خلال عقلية اقتصادية جديدة ومنفتحة تعتمد التواصل مع مجتمعاتها المحلية لفهمها والتعبير عن مشاكلها.

ويمكن للمدني أن يسهم بصناعة القادة المحليين وبالتالي وصول أشخاص من ذوي الكفاءة إذا ما أتيح له قانون انتخاب عصري جديد، وكذلك يمكنه نقل قصص النجاح المختلفة كنوع من العدوى الإيجابية بين المحليات.

ويمكن تفعيل مشاركة المجتمع وتحفيزه ليكون شريكاً ليس فقط في مراحل اتخاذ القرار، بل في الرقابة، وهذا يرتبط أيضاً برفع الوعي الذي يقوم به المجتمع المدني، ورفه الوعي هذا مرتبط بشرح أهمية المشاركة المجتمعية وأهدافها وربطها بمشاريع ومبادرات مدنية.

بالإضافة لذلك فإن للمجتمع المدني قدرة على سد الفجوات والثغرات في القطاعات التي لا يمكن للدولة أو القطاع الخاص الوصول إليها، كما يمكنه لعب دور الحلقة الوسيطة بين المحليات والمنظمات الدولية والجهات الممولة خاصة بعد استثنائها من عقوبات قيصر مؤخراً.

أهمية اللامركزية للحل السوري

لا يمكن حصر تطبيق اللامركزية بالمعنى الإداري لها فقط، فنجاح هذه التجربة يتطلب العمل على تعميمها سياسياً واقتصادياً.

وإذا كانت اللامركزية الإدارية أحد السبل للنهوض بواقع المحليات وتطويرها، فإنه يمكن القول أن اللامركزية بشكل عام يمكن أن تشكل أحد مداخل الحل السياسي للبلاد، لكن يجب حل الإشكاليات المختلفة التي تعترض تطبيقها من أجل إعادة بناء العقد الاجتماعي بطريقة مستدامة.

فالظروف الموضوعية والذاتية يجب ان توضع جميعاً على طاولة الحوار ويجلس على اطرافها كل الفرقاء للبحث في الشكل المناسب للامركزية التي تحتاجها سوريا كبلد تعددي، والشكل المناسب يتم تبنيه من خلال عملية الحوار الوطني الذي يقود إلى عقدد اجتماعي جديد يلعب كل الأطراف دوراً في صياغته، ويحقق التوافق الوطني بين كل القوى والمحليات، ويحدد ملامح الهوية الوطنية الجامعة التي تتشكل من الهويات الفرعية ولا تلغيها.

إن هذا الحل السوري سيكون في مقابل طروحات الحلول الخارجية التي لن تستطيع في أبعد نجاح لها أن تستجيب لمتطلبات ومتغيرات الواقع ولا تستجيب لمطالب الناس.

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء السوري

مساحة للرأي والتنوع

حركة البناء الوطني

NATION BUILDING MOVEMENT

Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz,Damascus,Syria
Tel: +963113330665
Mob: +963968555373
www.nbmsyria.org